

اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدّمة

1- يتناول هذا التقرير الصادر عن المدير العام تنفيذ اتفاق الضمانات¹ والبروتوكول الإضافي²، المعقودين بموجب معاهدة عدم الانتشار، في جمهورية إيران الإسلامية (إيران). ويصف التقرير جهود الوكالة وتفاعلاتها مع إيران لتوضيح المعلومات المتعلقة بصحة إعلانات إيران واكتمالها بموجب اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي المعقودين معها. وهو يتناول أيضاً المسائل المتعلقة بمعاملة إيران لمفتشي الوكالة.

¹ الاتفاق المعقود بين إيران والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الوثيقة INFCIRC/214)، الذي دخل حيز النفاذ في 15 أيار/مايو 1974.

² أقرّ مجلس المحافظين البروتوكول الإضافي لإيران (الوثيقة INFCIRC/214/Add.1) في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 ووقعت عليه إيران في 18 كانون الأول/ديسمبر 2003. ونقّدت إيران البروتوكول الإضافي طوعاً في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2003 وشباط/فبراير 2006. وفي 16 كانون الثاني/يناير 2016، بدأت إيران تطبّق البروتوكول الإضافي بشكل مؤقت وفقاً للفقرة (ب) من المادة 17 من البروتوكول الإضافي. واعتباراً من 23 شباط/فبراير 2021، أوقفت إيران تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي (انظر الوثيقة GOV/INF/2021/13).

باء- الخلفية

2- كما أُفيد به سابقاً، فقد ذكّر المدير العام إيران بأن تنفيذ البند المعدّل 3-1 هو التزام قانوني على إيران بموجب الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق ضماناتها، ووفقاً للمادة 39 من اتفاق الضمانات الخاص بإيران، لا يمكن تعديله من جانب واحد، وأنه لا توجد آلية في اتفاق الضمانات لوقف تنفيذ الأحكام المتفق عليها في الترتيبات الفرعية. وأبلغت إيران الوكالة بأنها لا تعترض بناء مرفق نووي جديد في المستقبل القريب، كما أبلغت الوكالة عن استعدادها للعمل مع الوكالة لإيجاد حلٍّ مقبول لدى الطرفين لمعالجة المسألة.⁴

3- وقدم المدير العام في تقريره المعروفين على مجلس المحافظين في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2021 ملخصاً عن استنتاجات الوكالة فيما يتعلق بأربعة مواقع غير معلنة في إيران (محددة على أنها المواقع 1 و2 و3 و4)، وأجوبة إيران على طلبات التوضيح التي تقدمت بها الوكالة.⁵ وأعرب المدير العام عن قلقه العميق لأنّ الوكالة عثرت على مؤشرات تدل على أنّ مواد نووية كانت موجودة في ثلاثة من المواقع المذكورة (المواقع 1 و3 و4)، ولم تقدّم إيران بعدّ التوضيحات اللازمة بشأنها، وأنّ الموقع الحالي (المواقع الحالية) للمواد النووية ليست معروفة لدى الوكالة. وفي هذين التقريرين، أشار المدير العام أيضاً إلى أنّ إيران لم تجب على أسئلة الوكالة فيما يتعلق بموقع آخر غير معلن عنه (الموقع 2) كما لم تقدّم توضيحات حول الموقع الحالي لليورانيوم الطبيعي الموجود في شكل قرص معدني. وأكد المدير العام مجدداً ضرورة قيام إيران بتوضيح وتسوية المسائل المتعلقة بهذه المواقع الأربعة دون مزيد من التأخير من خلال تقديم المعلومات والوثائق والأجوبة على أسئلة الوكالة. كما أنه أشار إلى أنّ عدم إحراز تقدم في توضيح الأسئلة التي طرحتها الوكالة بشأن مدى صحة واكتمال إعلانات إيران بموجب الضمانات يؤثّر بشكل خطير على قدرة الوكالة على تقديم التوكيد بشأن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني.⁶

جيم- عمليات تبادل المعلومات والتقييمات

4- كما أُفيد به سابقاً، ففي أعقاب مشاورات بناءة بين المدير العام ونائب رئيس إيران ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية (الهيئة) في 15 كانون الأول/ديسمبر 2021، اتفقت إيران والوكالة على مواصلة العمل على المسائل العالقة المتبقية المتعلقة بالضمانات بهدف تسويتها. ولتحقيق ذلك، اتفق أيضاً على أن تُجري إيران والوكالة سلسلة من عمليات تبادل المعلومات والتقييمات، بما في ذلك من خلال تنظيم اجتماعات الخبراء.

³ الفقرة 19 من الوثيقة GOV/2021/15.

⁴ الفقرة 25 من الوثيقة GOV/2021/29.

⁵ الوثيقتان GOV/2021/29 و GOV/2021/42.

⁶ الفقرتان 27 و28 من الوثيقة GOV/2021/29.

⁷ الوثيقة GOV/INF/2021/47.

5- وكما أُفيد به سابقاً، فقد نَفَّذت الوكالة أنشطة تحقُّق بمقتضى اتفاق الضمانات المعقود مع إيران في مرفق معن عنه (مختبرات جابر بن حيان) في إيران، بغرض التحقُّق مما إذا كان اليورانيوم الطبيعي الموجود في شكل قرص معدني والذي ربما يكون قد استُخدم في الموقع 2 موجوداً في ذلك المرفق المعن عنه.⁸ ورغم أنَّ الوكالة لم تتمكن خلال أنشطة التحقُّق المذكورة من تحديد القرص المعني من بين الأقراص المخزَّنة في مختبرات جابر بن حيان، فلم يمكنها أن تستبعد احتمالية أن يكون القرص قد صُهر وأُعيد سبكه ومن الممكن أن يكون قد صار الآن جزءاً من مخزون المواد النووية المعن عنها في مختبرات جابر بن حيان.

6- وفي رسالة مؤرَّخة 14 كانون الثاني/يناير 2022، قدَّمت الوكالة، بناءً على تقييمها لكلِّ ما توفَّر لها من المعلومات ذات الصلة بالضمانات، إلى إيران تقييمها التقني للمسألة المتعلقة بالموقع 2. وخلصت الوكالة في تقييمها إلى أنَّه في عام 2003 في الموقع 2، خضع قرصٌ واحدٌ على الأقل، من بين عشرة أقراص معدنية من اليورانيوم الطبيعي (يبلغ وزنها الإجمالي نحو 10 كيلوغرامات)، قد خضع لعملية تنقيب لإنتاج رقائق معدنية. وخضعت هذه الرقائق بعد ذلك للمعالجة الكيميائية في مناسبتين على الأقل في الموقع نفسه. ولم تعلن إيران للوكالة عن هذه الأنشطة والمواد النووية المستخدمة فيها في الموقع 2 وفقاً لما يقتضيه اتفاقات الضمانات.

7- ونتيجةً للتحقُّق والتقييم المذكورين أعلاه، أبلغت الوكالة إيران بأنَّ الوكالة ليست لديها أسئلة إضافية بشأن المسألة المتعلقة بالموقع 2، ومن ثمَّ يمكن اعتبار أنَّ هذه المسألة لم تُعدَّ عالقةً في هذه المرحلة.

8- وبناءً على دعوة من إيران، شارك مسؤولون كبار من الوكالة في مناقشات تقنية مع كبار المسؤولين الإيرانيين في طهران في 9 شباط/فبراير 2022، نظروا خلالها في السبل الممكنة للمضي قدماً بهدف توضيح المسائل المتعلقة بالضمانات وتسويتها. ومهدت هذه المناقشات الطريق أمام صدور البيان المشترك المتفق عليه في وقت لاحق.

دال- البيان المشترك

9- عقب إجراء مزيد من المشاورات بين الوكالة وإيران، في 5 آذار/مارس 2022، اتفق المدير العام ونائب رئيس إيران ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية على بيان مشترك لتوضيح المسائل المذكورة في الوثيقة GOV/2021/52 المؤرَّخة 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. واتفقت الوكالة وهيئة الطاقة الذرية الإيرانية، استمراراً للتعاون بينهما على النحو الوارد في البيان المشترك المؤرَّخ 26 آب/أغسطس 2020، على تعجيل وتعزيز التعاون والحوار بينهما بهدف حلِّ هذه المسائل. ويحدِّد البيان المشترك سلسلة من الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الوكالة وإيران، والتي فور إنجازها وعقب إجراء الوكالة التقييم ذا الصلة، سيستهدف المدير العام الإفادة بالاستنتاج الذي توصل إليه بحلول موعد انعقاد مجلس المحافظين في شهر حزيران/يونيه 2022 (انظر المرفق).

⁸ الحاشية 9 من الوثيقة GOV/2020/30، والفقرة 16 من الوثيقة GOV/2021/15، والفقرة 15 من الوثيقة GOV/2021/42، والفقرة 5 من الوثيقة GOV/2021/52.

هاء- مفتشو الوكالة

10- لم تشهد الوكالة عند تطبيق عمليات التفتيش الأمني المتعلقة بمفتشي الوكالة أي حالات منطوية على أعمال غير لائقة من جانب موظفي الأمن الإيرانيين خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ومع ذلك، وحتى تاريخ هذا التقرير، لم ترد إيران بعد على رسالة الوكالة المؤرخة 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بشأن تعارض بعض الإجراءات الأمنية المتخذة في إيران مع الامتيازات والحصانات المكفولة للوكالة ومفتشيها.⁹

واو- الملخص

11- يرحب المدير العام بالبيان المشترك المتفق عليه مع نائب رئيس إيران ويتطلع إلى تلقي التوضيحات في موعدها وتسوية المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات.

12- ومع الإقرار بأن إيران قد أبلغت الوكالة بأنها لا تعزم بناء مرفق نووي جديد في المستقبل القريب، يجدد المدير العام دعوته لإيران إلى أن تفي بجميع التزاماتها القانونية بموجب الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود معها وأن تنفذ بشكل كامل البند المعدل 1-3.

13- وسيواصل المدير العام تقديم التقارير إلى مجلس المحافظين حسب الاقتضاء.

المرفق

بيان مشترك

من سعادة السيد محمد إسلامي، نائب الرئيس ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية،
وسعادة السيد رافانيل غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

طهران، في 5 آذار/مارس 2022

اتفق نائب رئيس جمهورية إيران الإسلامية ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية (الهيئة) والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) على البيان المشترك التالي لتوضيح المسائل المذكورة في الوثيقة GOV/2021/52 المؤرخة 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

اتفقت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية والوكالة، استمراً للتعاون بينهما على النحو الوارد في البيان المشترك المؤرخ 26 آب/أغسطس 2020، على تعجيل وتعزيز التعاون والحوار بينهما بهدف حل هذه المسائل.

وفي هذا الصدد، اتفقت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية والوكالة على ما يلي:

- 1- ستقوم هيئة الطاقة الذرية الإيرانية بتزويد الوكالة في موعد لا يتجاوز 20 آذار/مارس 2022 بتوضيحات مكتوبة تشمل الوثائق الداعمة ذات الصلة فيما يخص الأسئلة التي طرحتها الوكالة ولم تتطرق إليها إيران بشأن المسائل المتعلقة بثلاثة مواقع.
- 2- وفي غضون أسبوعين من تلقي التوضيحات المكتوبة والوثائق الداعمة ذات الصلة من هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، ستستعرض الوكالة هذه المعلومات وتقدم إلى الهيئة أي أسئلة بشأن المعلومات الواردة منها.
- 3- وفي غضون أسبوع واحد من تقديم الوكالة أي أسئلة بشأن هذه المعلومات إلى هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، ستعقد الوكالة والهيئة اجتماعات في طهران لتناول هذه الأسئلة. وستعقد اجتماعات منفصلة بشأن كل موقع من المواقع المعنية.
- 4- وفور إنجاز الأنشطة المذكورة في الفقرات من 1 إلى 3 أعلاه وعقب انتهاء الوكالة من إجراء التقييم ذي الصلة، سيستهدف المدير العام الإفادة بالاستنتاج الذي توصل إليه بحلول موعد انعقاد مجلس المحافظين في شهر حزيران/يونيه 2022.